

من (الكتاب الذهبى) قبل أنه يطبع

لغة الأحكام والمرافعات

للأستاذ زكى عريبي

- ٣ -

مطابقة المرافعة لمقتضى الحال

إن أهمها بلا شك هو مطابقتها لمقتضى الحال . فللاسهاب منها مواضع وللإيجاز مواضع . يجب استعمال اللفظ المجلجل مرة والسهل البسيط أخرى . ينبغى النطق هنا والماطفة هناك حسب الظروف والأحوال

وليس يستطيع هذا إلا التكلم المصنع المتصل بالأدب بأوتق صلة ، العالم بطبائع الناس العارفين لمواقع الكلام ، المتصرف فى أنواعه المختلفة بما يريد ويشتهى

كفايات صعبة بلا شك ، ولكنها لازمة أدرك الأقدمون ضرورة توفرها فيمن أخذ الكلام صناعة . فكان محامو اليونان أفصح أهل زمانهم وأعلمهم . وسار الرومان فى أثرهم فلم يكن لطلاب

ولو استنتجوا من هذين البيتين أنه ينكر الماد لكان لاستنتاجهم وجه . على أنه إذا صح أن يكفر رجل بهذا الكلام وجب أن يحكم على علماء المسلمين عامة بالكفر ونحكم بذلك بأدى الأمر على الشفتلين بطل الكلام والرد على فرق الملاحدة ، ذلك بأنهم يحكون لنا أقوال الكفار كما حكاه أبو الطيب فى هذين البيتين ، بل إن علماء المسلمين أولى بهذا الحكم منه لأنهم يذكرون مع ما يحكونه من الآراء شبهة أهل هذه الآراء ، وقد بصورون شبهاتهم فى سورة الأدلة ؛ يجب عند خصوم أبى الطيب أن يكون علماء المسلمين كفارا وان لم يعتقدوا ما يحكونه من آراءه وان كان عندهم من الأدلة على بطلانها ما لا يدخل فى حساب أحد ، وفى الحق أن أعداء أبى الطيب لم يكونوا موقنين فيما رموه به ، وأن أبى الطيب نفسه لم يسمعه التوفيق فى كل ما جرى على لسانه

(له بقية)

محمد محيى الدين عبد الحميد
المدرس بكلية اللغة العربية

البلاغة فى عهدهم غير ساحة القضاء يقصدونها للأخذ عن أعمها وحاملى لوأتها من الترافعين البرزين أمثال أنطونيوس وهورتيمس وشيشرون . ثم تجددت هذه الحال فى عصر النهضة فكان على طالب المحاماة بعد الفراغ من دراسة الحقوق أن يتنصت أربع سنوات يقضيها متأملاً باحثاً قبل أن يقدم على المهمة المقدسة الكبرى - مهمة الدفاع

وقد بلغ من إغراق الأسرة القضائية فى ذلك العهد فى التأديب أن أصبحت المرافعات والأحكام عبارة عن اقتباسات مكدسة من كتب اليونان والرومان تلوح بينها الألفاظ الفرنسية وتختفى بل إنك لتقرأ فى أخبار ذلك الزمن أن باسكييه أشهر محامى القرن السادس عشر أورد فى إحدى مذكراته بيتاً لاتينياً لم يشر إلى قائله ووقعت المذكرة فى يدى نو قاضى القضاة فلم يشأ أن يحكم فى الدعوى حتى يعرف مصدر الشر

ويق الاتصال وثيقاً بين الأدب والقانون خلال القرن السابع عشر والذى يليه . فأصبح من تقاليد المجمع اللغوى تخصيص أحد كراسيه لأربع المحامين أدياً . وكان يشغل هذا الكرسي فى عصرنا الحاضر إلى عهد قريب النقيب الأشهر المرحوم هنرى رويير وتجد مثل هذه الرابطة بين الأدب والقانون فى إنجلترا ، فكثير من أشهر أديانها شغلوا كراسى القضاء أو لبسوا رداء المحاماة وقد بقيت لجنة الأحكام والمرافعات فى مصر سقيمة تافهة حتى دخل الميدان أمثال محمد عبده وحفنى ناصف ومحمد صالح وقاسم أمين وسعد زغلول فرقوا بها إلى طبقات لم تكن تحلم بها وهذه الصلة ما زالت إلى اليوم معقودة يوثق عراها اعلام من أدياء العصر ، فالدكتور هيكل كان محامياً ، وفكرى أباطه والدكتور مرسى محمود ولطفي جمه محامون مشغولون . وكان على رأس محكمة النقض والنيابة العامة أديان لم تسعد اللغة القضائية حتى الساعة بخير من قلميها

لغة المحاكم إذن جزء من أدب كل أمة . ليس لها عنه غنى وله فيها كل الفناء

لا غنى لها عنه لأنها من دونه ضئيلة غليلة عملة مسئمة

وله فيها غناه لأنه يجد فى ساحتها ميداناً مترام الأطراف

كلما اعتزم الدفاع في قضية هامة ، فإذا ما كان قبل الجلسة بقليل اعتكف في مكتبه ثم جلس للكتابة فأطلق العنان لقلبه لا يلوى على شيء مما يعني به الكاتب من فصل أو ووصل ، وبمباراة أخرى إن الرجل كان يتراخى بقلبه في القضية متمثلاً أنه أمام المحكمة ، حتى إذا فرغ طوى صحفه وقام عنها وقد رسمت هذه المرافعة المكتوبة في رأسه معالم واضحة توجه فكره إذا ما وقف للدفاع ، وتقيه شرجوح الخطاير دون أن تمنع تدفق بيانه المطابق لقتضى الحال

العاطفة في لغة المرافعات

وليس أجل في لغة المرافعات بل ليس أوثم من غلبة العاطفة فيها

إن كلام المحامي ليقى مجرد كلام لا طائل تحته حتى تنشاه عاطفة صادقة فتصبح له قوة السحر . وقدماً قالوا إن القول يتفد إلى القلب إذا صدر من القلب . ولكن كيف السبيل إلى مثل هذا القول ؟ ليس أعصى في موضوعنا من التعبير عما تقصد « بالعاطفة » هي لا شيء . وهي كل شيء

يقف محاميان يطلبان الرأفة لهما ، فيفوه أحدهما بكلام لا يمدو السمع . ويقول الآخر قولاً يهز القلوب هزاً

كلامها يتراخى بالمرية . وكلامها يستعمل كلمة الرأفة أو الشفقة . فكيف يتفاوت أثر مرافعتيها هذا التفاوت ؟

فتش وابحث وسل علماء النفس بينوك بأن واحداً من الاثنين حساس يستشعر ما يقول ويتأثر به فتنتقل منه عدوى التأثير إلى الآخر

والتأثر لكي يكون له هذا الأثر يجب أن يكون صادقاً . وهو لا يكون صادقاً إلا أن يصدر عن يقين واقتناع

وإن تعجب لشيء فاعجب لهذا الاقتناع يبدو لك صادقاً — وهو صادق بالفعل — في قضايا يستحيل على العقل أن يصدق أن كلام المحامي فيها وليد الاقتناع وليس في الأمر مع ذلك معنى ذلك أن المحامي القادر إذا ما أخذ على عاتقه المرافعة في قضية صعبة راح يفكر في صعوبتها ورأته الرغبة في التغلب عليها وتناح عليه هذه الرغبة وتلحف بقدر ما يستمعى المخرج ويمد الحل . ثم ينتهي الأمر بتذليل المحامي للمقبة أو اعتقاده أنه ذللاً . وفي

تلتقي فيه الحقيقة بالخيال ويسعد قلب الأديب بمواضيع لا حد لكثرتها ولا تباينها . فيها العظيم الفخيم ومنها الصغير الدقيق . فيها الباطن المفعج وفيها الفكاهة الضاحك . الانسانية كلها هنا ، بأفراحها وأتراحها ، بالأمم وأحلامها ، بنبائها وضممتها ، بمنيرها وشرها . فالقلم الذي لا يجرى في هذه الحلية الواسعة خير له أن يكسر

ولكن لغة المرافعات مع ذلك خصائصها ولها مميزاتها

لغة المرافعات لغة هريث لا كتاب

لأنها قبل كل شيء لغة حديث لا لغة كتابة وإن كان للحديث على الكتابة مزايًا فإن له متاعبه وله صعابه فن مزايه أن المحدث يلقى السامع وجهاً لوجه ؛ وفي استطاعته إذ يلقاه على هذه الصورة أن يستعين على اقتناعه بلسانه وعينه ، بصوته وإشارته ، بحركته وسكونه ، بيديته ودقة ملاحظته ، بل بما فيه من قوة مغناطيسية كامنة

ولكن يقابل هذه المزايا أن المحدث مضطر بحكم طبيعة الموقف إلى الابتكار السريع والكلام المرتجل ومواصلة الحديث في غير توقف ولا تردد

فكيف يجب أن تكون لنته ؟

إن أولى صفاتها من غير شك بساطة التعبير

بل قل إن هذا الشرط شرط ضرورة ؛ فقد علك الكاتب أن يستعمل اللفظ المنق ، وأن يحتمل على المعاني البعيدة ، وأن يطلق العنان للخيال فيواتيه بصور شعرية رائعة . ولكن سيئاً من هذا غير مستطاع ولا ميسور لشك تكلفه صواب الارتجال ، وتستهجه الحاجة الملحة إلى انهم سامع يرمقه بين تتسع انتظارا قد ينقلب في لحظة إلى تملل أو سامة

صحيح أن الطبيعة لم توات جميع الناس بالديهية الحاضرة التي تستطيع الكلام عفواً ، فهم مضطرون إلى تجميع مرافعتهم ثم إلقائها . ولكن حتى هؤلاء يجب أن يكتبوا بغير اللغة المدة للقراءة ، إن عليهم أن يتصنعوا لغة الارتجال ؛ وليس هذا ميسور إلا أن يحتذوا حذو محام نابغة يدعى فارير ، تكلم عن طريقته في كتابه المتع فقال إنه يرى صامتاً مفكراً مدى أيام

ليس في حاجة - بل عيب عليه - أن يفخر ، لكنني تلت لي علم
حضرة القاضي أني أعاهد نفسي بالأعراف لها كرامة إلا إذا
تقدمت إلى ضميره بكلمة الحق ، وفي هذا السبيل فليقني في
الكلام حضرة وكيل النيابة في الوقت الذي يريد . إلى أن قال :
« إن التحقيق ليس هو ما يكتب لا . لا . التحقيق هو أولاً
وبالذات الضمانات ، احترام الكفالات التي قررها القانون في حق
التهمة . كيف تستجوبه ؟ من هو الشخص الذي وضع فيه الشارع
ثقتة في أن يتلقى هذا التهم المسكين وديعة في يده ليتصرف في
شأنه ، لعله يعثفه ، لعله يخدعه ، لعله يمنيه ، لعله يخيفه أو يهدده .
فحتى لا تكون قداسة القضاء مستندة إلى تلك الطرق المخجلة
المبينة قال المشرع إن التهم في حماية النيابة وحدها ، والتهم أول
ما تقر به النيابة تستجوبه في ساعات ٢٤ ساعة . والتهم إذا حبسته
له ضمانات معينة . والتهم ياسيدي القاضي لا يقابله أحد في سجنه
حتى إذا أراد المحامي أن يقابله . المحامي يمثل حق الدفاع إن رأى
أن يقابله ليأخذ سر هذا المسكين . لا يقابله إلا باذن

ولكن ماذا جرى في هذه الدعوى ؟ جرى أن التهمين جميعاً

قدف بهم يا حضرة القاضي إلى هوة من النار »

ويذكرني تلس مواضع الاحساس هنا بما يرويه هنري
روبير عن سلفه العظيم لاشو إذ قبل أن يضطلع بمهمة الدفاع عن
القائد بازين أمام المجلس الحربي الأعلى في قضية اتهامه بالخيانة
العظمى في حرب السبعين . وكان مركز التهم بالغاً نهاية السوء ،
والبلاد من أقصاها إلى أقصاها مرصلاً يظن بالحق على من سلم إلى
المدو مائة ألف مقاتل بمعداتهم وأسلحتهم . قضى لاشو بترافع
ثلاثة أيام ، وهو كمن يضرب في حديد بارد حتى أسعفه الحظ وقد
أخذ اليأس منه كل مأخذ بسقطة لسان من النائب العام إذ وصفه
في رده على مرافقته « بالدافع عن المزورين وقطاع الطريق » .
وهنا وثب لاشو وثبة الأسد قد وخز بسكين . وعاودته قوته
الهائلة بفعل الكرامة المجروحة ، وانطلق يباه الساهر من عقاله
فأتى بما لم يسبقه إليه متكلم . واستطاع بعد دفاع مرصجل ملتبس
أن يتخذ رأس موكله

(تجمع)

زكي عسبي
المحامي أمام محكمة النقض والإبرام

هذه الحالة الثانية تظني الرغبة على العقل وتستعبده ، وقد يكون
جباراً قوياً يندفع بقوة الإيمان الصحيح

جمعني وأستاذي الكبير مرقس فهمي قضية مخدرات كان
التهمة الأول فيها رجلاً معروفاً . ولم يكن في القضية منفذ لأبرة
لا من حيث أدلتها ولا من حيث أدبياتها . فالتهم ضبط متلبساً
بالجرعة ولم يكن له عذر مقبول من أي نوع . بل بالعكس كانت
الأسباب تمتد وتضافر لأخذه بالشدّة ، فقد كان الرجل مثقفاً
غنياً لا يشفع له جهل ولا ميسر حاجة . فنجت الجلسة وكلى
أذان لسباع مرقس فهمي . ماذا يستطيع الأستاذ العظيم أن
يقول في هذه القضية اللعينة ؟ أي دفاع يتحسس وأي عذر يتلصق ؟
جلست أرتب وأتظر . وأخيراً وقف مرقس للكلام . فاذا به
يزهجم هذا الحصن اللينع من أكثر نواحيه منعة وأقلها توقفاً
للهجوم . أجل لقد أخذ مرقس القضية عنوة من ناحيتها الأدبية ،
متوسلاً بما لاحظته من أن التحقيق كان سريعاً فيها وأن المحامين
قد منموا عن حضوره . وانظر إليه كيف يرق بقضيته التاعسة من
أعماق الحضيض إلى سماء الرفعة ، يجعلها مشار الكلام على الضمانات
التي يشترطها القانون لصحة التحقيق وقدسية مهمة المحامي .
أنظر إليه كيف يبدأ هذا الدفاع المجيد وقل إن في مصر محامين :
« نحن المحامين نعالج آلام الناس ورافقهم في شقاؤهم ، ولهذا
ترتدى الثوب الأسود وتقف في هذا المكان المنخفض . فاذا
ما أعيانا التمس جلستنا على هذا الحجر الصلب فيزيدنا تمباً . فتعجن
حقيقة بؤساء ، وبقاء البؤساء . ولكن برغم هذه المظاهر الخداعة
فان الذي في قلبه إيمان بالحق يرتفع من هذا المركز التواضع إلى
السمو الذي لا حد له . ذلك لأن عماده كله الحق ، ولأن مأمورية
المحامي تمثل حق الدفاع المقدس . والقدااسة لا تحتاج لسلطة ولا
تحتاج لظهور قوة بل هي جميلة ، جميلة بنفسها مهما كانت مظاهرها .
مظاهر التمس والتواضع ، ولأن المحامي مأموريته التي تسمو به إلى
أقصى ما يعرف من معاني سمو هي أن يوجه ضمير القاضي وأن
يحدثه فيما يصح أن يتجه إليه عدله . حقيقة لا يوجد سمو آخر
يمكن أن يتصور

قلت هذا لا تفاخر بما عرفت المحامي ، لأن الذي يدرك واجبه